

تقرير المحكمة عن هيكلها التنظيمي<sup>(\*)</sup>

## أولاً - مقدمة

١- أثناء دورتها السابعة عشرة، نظرت لجنة الميزانية والمالية (فيما يلي "اللجنة") في التقرير المقدم إليها من المحكمة الجنائية الدولية (فيما يلي "المحكمة") عن تبرير المناصب العليا. ولاحظت اللجنة أن المحكمة لم تنتهز الفرصة لإجراء دراسة شاملة للاحتياجات الحالية والمستقبلية للمحكمة، وكيفية تعديل هيكلها من أجل الاضطلاع بولايتها على نحو ملائم.<sup>(١)</sup>

٢- وأوصت اللجنة المحكمة بإجراء تقييم/مراجعة شاملين لهيكلها التنظيمي بهدف تبسيط المهام والعمليات والهياكل المقابلة، والحد من نطاق المراقبة عند الاقتضاء، وتحديد المسؤوليات التي يمكن تفويضها، وعقلنة خطوط إعداد التقارير.<sup>(٢)</sup> وعلاوة على ذلك، أوصت اللجنة المحكمة بأن تقدم إليها تقريراً عن الهيكل الكامل للمحكمة، وليس على مستوى المناصب، في دورتها الثامنة عشرة، وذلك بهدف تحديد الخطوط المتعلقة بالإدارة وإعداد التقارير بوضوح، فضلاً عن أي احتياجات موجودة حالياً أو التي قد توجد في المستقبل لتعديل هيكل المحكمة والاحتياجات من الوظائف.<sup>(٣)</sup>

٣- ويقدم هذا التقرير عملاً بتوصية المحكمة بشأن مسألة هيكلها التنظيمي.

<sup>(\*)</sup> صدر سابقاً بوصفه الوثيقة CBF/18/6.

<sup>(١)</sup> الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة العاشرة، نيويورك، ١٢-٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (ICC-ASP/10/20)، المجلد الثاني، الجزء باء٢، الفقرة ٤٣.

<sup>(٢)</sup> المرجع نفسه، الفقرة ٤٦.

<sup>(٣)</sup> المرجع نفسه، الفقرة ٤٧.

## ثانياً- تنظيم العمل

- ٤- عملاً بتوصية اللجنة، نظر أعضاء من الإدارة العليا يمثلون كافة أجهزة المحكمة في مختلف الجوانب المرتبطة بمثل هذه المهمة. ونتيجة لذلك، اتفق عمداء المحكمة في شباط/فبراير ٢٠١٢ على نهج مشترك على نطاق المحكمة، ويرد وصف العملية كما تم تصورها في هذا التقرير المؤقت.
- ٥- إن مراجعة الهيكل التنظيمي للمحكمة أمر معقد ومهمة إضافية واسعة النطاق، تتضمن التحليل الدقيق لجانبين مترابطين، وهما الهيكل الداخلي لكل جهاز والهيكل المشترك بين الأجهزة.<sup>(٤)</sup>

## ثالثاً- تناول مسألة مراجعة الهيكل التنظيمي

- ٦- ستتطلب مراجعة الهيكل التنظيمي للمحكمة عملية مكونة من ثلاث مراحل:

### ألف- المرحلة الأولى: داخل الأجهزة

- ٧- ستنتقل عملية مراجعة الهيكل التنظيمي باستعراضٍ داخل الأجهزة، حيث سيجري كل جهاز استعراضه الداخلي الخاص به. وسيتم توحيد منهجية الاستعراض بين الأجهزة حسب الاقتضاء.
- ٨- وستتبادل الأجهزة نتائج استعراضاتها الداخلية من أجل تقييم أثرها المحتمل فيما بين الأجهزة.

### باء- المرحلة الثانية: فيما بين الأجهزة

- ٩- بعد الاستعراض الداخلي للأجهزة وتقييم أثره فيما بينها، سيتخذ كل جهاز قراراً بشأن إمكانية تعديل هيكله على النحو الأمثل، وذلك بتشاور مع الأجهزة الأخرى عند الاقتضاء.
- ١٠- وعندما تفرغ الأجهزة من تعديل هيكلها الداخلية حسب الاقتضاء، سيسهل تحديد المجالات التي تستلزم مناقشات فيما بين الأجهزة، وسيتم تقييم ما تحقق من المكاسب في الكفاءة.
- ١١- وستهدف هذه المرحلة إلى التعرف على المهام المتشابهة التي تؤدي على نطاق جميع الأجهزة، وأخذ قرار بخصوص احتمال تحقيق مكاسب في الكفاءة إذا تم تنظيم هذه المهام بشكل مغاير.
- ١٢- ومن أجل إجراء الاستعراض الداخلي للأجهزة، سيراعى ما يلي:

- (أ) السعي إلى أداء المهام على النحو الأمثل فيما بين أجهزة المحكمة مع احترام إطار الحوكمة؛
- (ب) السعي إلى إيجاد حلول واقعية وتحليل انعكاسات التنفيذ فيما يتعلق بجذواه وتكلفتها وأثره على فعالية المحكمة.

<sup>(٤)</sup> عند الاقتضاء، سيشمل استعراض الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة المكاتب والبرامج الرئيسية التابعة لقلم المحكمة لأغراض إدارية.

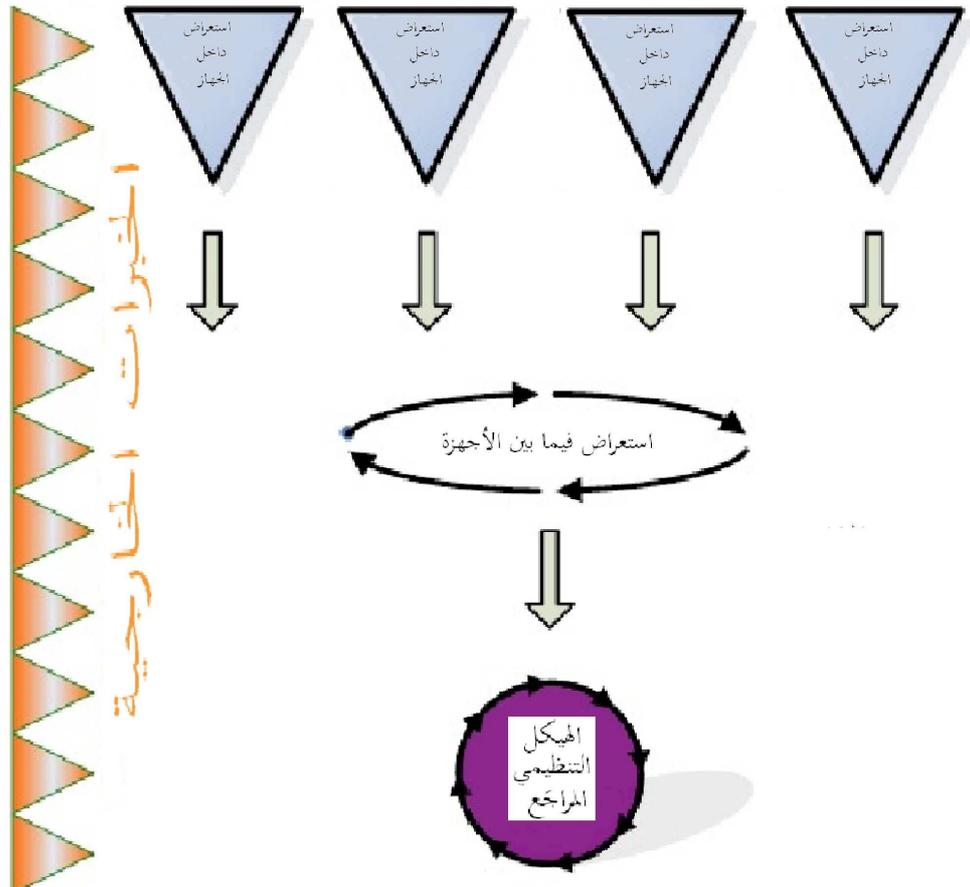
### جيم- المرحلة الثالثة: استعراض الاحتياجات من الموظفين

١٣- في دورتها السادسة عشرة، أوصت اللجنة بألا تقدم المحكمة طلبات بإنشاء أي وظائف ثابتة جديدة إلى أن يتم إعداد تقرير شامل لجميع الوظائف القائمة.<sup>(٥)</sup> وعلاوة على ذلك، أشارت اللجنة إلى أن المحكمة تواجه صعوبة في تحديد احتياجاتها من الموظفين الضروريين لمختلف إجراءاتها، وأوصت بأن تراجع المحكمة تقريرها عن احتياجاتها من الموظفين، بما في ذلك الهيكل الأساسي الأدنى للمحكمة، وأن تحاول أن تحدد احتياجاتها الأساسية بصورة أفضل. وطلبت اللجنة إلى المحكمة أن تقدم النص المنقح من هذا التقرير إلى اللجنة من أجل النظر فيه في دورتها الثامنة عشرة.<sup>(٦)</sup>

١٤- وسيتم إعداد التقرير الشامل للوظائف واستعراض الاحتياجات من الموظفين أثناء المرحلة الثالثة من المشروع استناداً إلى الهيكل المستنتج من الاستعراض، وإلى التقييم المنقح لعبء العمل.

١٥- ويوضح الشكل البياني ١ عناصر مراجعة الهيكل التنظيمي للمحكمة.

#### الشكل البياني ١- مراجعة الهيكل التنظيمي



<sup>(٥)</sup> الوثائق الرسمية... الدورة العاشرة، ٢٠١١ (ICC-ASP/10/20)، المجلد الثاني، الجزء باء ١، الفقرة ٧١.

<sup>(٦)</sup> المرجع نفسه، الفقرة ٧٢.

## دال - الموارد الخارجية

- ١٦- تتطلب معالجة مسألة مراجعة الهيكل التنظيمي للمحكمة مستويات عالية من الدراية والخبرة، وسيلزم استقدام خبرات خارجية لدعم وضع استراتيجية رامية إلى مثل هذه المراجعة.
- ١٧- وستفصي الشراكة بين الموارد الخارجية والداخلية إلى تأزر يمزج بين فوائد المنظور المحايد الذي يوفره الخبراء الاستشاريون الخارجيون والمعرفة الداخلية المفصلة بالمؤسسة، التي لا يمكن أن يتيحها إلا ذوو الاطلاع.
- ١٨- وستعزز الخبرات الخارجية مصداقية نتائج المراجعة، وستجلب الموضوعية والقيمة المضافة المستمدتين من قاعدة أوسع من ذوي التجربة. وحتى يتمكنوا من تقديم مساهمة فعالة، سينبغي للخبراء الاستشاريين أن يكونوا أفرادا يفهمون إطار الحوكمة للمحكمة وأن يتوفروا على تجربة في المؤسسات القضائية.
- ١٩- وقد تمت صياغة اختصاصات الخبرات الاستشارية اللازمة لمكتب المدعي العام وقلم المحكمة.<sup>(٧)</sup> وتعمل المحكمة حاليا على تحديد الموارد الضرورية للتمكين من الشروع في الاستعراض. وفي حالة عدم وجود تمويل مخصص، ستطلب المحكمة تلك الموارد في ميزانيتها البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٣.

<sup>(٧)</sup> عرض أحد الخبراء الاستشاريين دعما مجانيا لإجراء استعراض مكتب المدعي العام.